



تفصيل: حمال المحيط
القديم: العربي أبيد طوفاش

أكادير 18 مارس 2010

في إطار المقاربة التشاركية التي ينهجها صاحب الجلالة في الإصلاحات الكبرى وتنفيذاً لتوجيهاته السامية الواردة في خطابه بتاريخ 03 يناير 2010 بمناسبة تنصيب أعضاء اللجنة الاستشارية للجهوية، واستجابة لطلب هذه اللجنة، نظمت شبكة جمعيات محمية أركان للمحيط الحيوي يوم الأربعاء 18 مارس 2010 بمقر الشبكة ورشة تشاورية لطلع اللجنة بوجهة نظرها حول الجهوية الموسعة و كل اقتراحاتها حول موضوع الجهوية الموسعة. حظر هذه الورشة أعضاء الشبكة وأعضاء بعض الجمعيات المنخرطة في الشبكة وكذلك بعض طلبة السلك الثالث في بعض التخصصات التي لها علاقة بالتنمية عموماً. خلال هذه الورشة تمت الإجابة على هذه التساؤلات:

- (1) ما هو تقييمكم الحالي لمشاركة النسيج الجماعي في التنمية الجهوية؟ ما هي رهانات هذه المشاركة؟ ما هي عناصر القوة فيها وما هي المعيقات؟
- (2) ما هو تصوركم لهذه المشاركة في إطار الجهوية الموسعة المنشودة؟ ما هي الأدوار التي يتتعين أن تضطلع بها الجمعيات، ما هي الشروط الكفيلة بالنهوض بذلك الأدوار و ضمان فعاليتها؟ وما هي الآليات التي يتتعين تعزيزها أو خلقها؟
- (3) كيف تنتظرون للمشاركة المباشرة للمواطنين و المواطنات في حياة الجهة؟ بأية أشكال؟ و ما هي المقارب الكفيلة بذلك؟

وجاءت نتائج الورشة كما يلي:

ملحوظة: تم نقل الأفكار كما تم التعبير عنها من طرف المشاركين

السؤال الأول: ما هو تقييمكم الحالي لمشاركة النسيج الجماعي في التنمية الجهوية؟ ما هي رهانات هذه المشاركة؟ ما هي عناصر القوة فيها وما هي المعيقات؟

ما هو تقييمكم الحالي لمشاركة النسيج الجماعي في التنمية الجهوية؟

- عرف النسيج الجماعي تقدماً كبيراً في التنمية الجهوية حتى أصبح ينافس السلطات الحكومية في جل الأدوار بل أخذ الريادة في بعض الأحيان.
- مشاركة متوسطة
- عفوية وعدم التخطيط
- ضعف التنسيق بين النسيج الجماعي
- مشاركة جد مهمة وفعالة وخصوصاً بجهة سوس ماسة درعة
- مشاركة لا يأس بها لا ترقى بعد إلى الطموحات
- جهة سوس ماسة درعة تعد تجربة رائدة على الصعيد الوطني بالنظر إلى ما استطاع هذا النسيج توفيره لساكنة هذه المنطقة.
- مشاركة جد فعالة
- نشر ثقافة الوعي بالمشاركة في تدبير الشأن العام.
- المشاركة الفعالة بالملموس على أرض الواقع في التأهيل والبناء.
- مشاركة فعالة رغم النقص في الإمكانيات.

- لولا النسيج الجماعي لا كانت الظروف الاجتماعية والإقتصادية للسكان كارتبطة.

ما هي رهانات هذه المشاركة؟

- إقصاء في بعض الأحيان.
- سد الخصاص في جل الأحيان.
- تشجيع محتشم.
- خوف وإحباط.
- رهانات المشاركة تبقى خاضعة لمزاج بعض المسؤولين على المستوى الجهوبي خصوصا الولاة.
- مشاركة الهدف منها البعد السياسي في غالبية الأحيان.
- خلفيات سياسية.
- إقصاء ممنهج.
- ضرورة تعليم التجارب الرائدة في المنطقة وتدعمها بالوسائل الضرورية (البشرية-المادية-التقنية...)
- مسيرة الأهداف الإستراتيجية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- رهانات غير شاملة.
- المحافظة على نفس المسار.
- رهانات صعبة خصوصا في عدم تجاوب المسؤولين مع طموحات الفاعلين الجمعويين خاصة فيما يتعلق بالتنمية المحلية.
- إرادة قوية للإدارة على مواكبة تطور المجتمع المدني.
- النهوض وتنمية الجانب الاجتماعي للساكنة المحلية.
- النهوض والقيام بإنجاز مجموعة من المشاريع الاقتصادية لصالح الساكنة المحلية.

ما هي عناصر القوة؟

- توفر على أطر مكونة لدى بعض الجمعيات
- تكوين بعض الشبكات في المنطقة
- وجود الثقافة التطوعية في الثقافة المحلية (تيوزي)
- دعم النسيج الجمعوي
- تكافف الأنشطة
- التدخل السريع
- الإصرار والإقدام عند الجمعويين
- الرغبة والكافئات والغيرة
- نسيج جماعي حيوي ونشيط
- وجود فاعلين محلييندوا كفاءات عالية
- تنوع نشطاء الفاعلين وتكاملهم في العطاء والإشتغال
- القوة والمشاركة والمسايرة
- الإسهام في التنمية البشرية والإقتصادية والإجتماعية
- اعتماد المقاربة التشاركيّة والتضامن بين الجمعيات
- إرادة المواطنين بالنهوض بأوضاعهم جد قوية
- تبادل التجارب بين الجمعيات
- الإهتمام بالعنصر البشري الم Misir لهذه المؤسسات من خلال التكوينات

- وجود شباب مهتم بالعمل الجمعوي
- حركة جماعية نشطة تتميز بتجربة رائدة يجب رأسملتها

ما هي المعيقات؟

- انعدام التشجيع من طرف المجالس.
- صعوبات إعداد الملفات الجمعوية (عراقيل).
- إحباط العمل الجمعوي في بعض الأحيان من طرف بعض المسؤولين.
- تدخل سافر لبعض الجهات في العمل الجمعوي.
- انعدام قانون يسمح لمسؤولي الجمعيات بالفراغ لمواكبة المشاريع.
- غياب الثقة أحياناً.
- ضعف الكفاءات.
- ضعف الموارد المالية.
- الخلفيات السياسية.
- عدم وجود تجاوب مع المشاريع من طرف الهياكل السياسية.
- نقص في مواكبة بعض الجمعيات (خصوصاً جمعيات العالم القروي).
- عدم إدراج المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في أولويات البرامج الجهوية.
- تسييس العمل الجمعوي.
- عدم تدخل السلطات المختصة في حل النزاعات.
- ضعف التكوين لبعض أعضاء الجمعيات.
- غياب الدراسة الدقيقة المرتبطة بالمشاريع المزمع انجازها من طرف بعض الجمعيات.
- ضعف الإطار المالي و الموارد المالية.
- عدم تفعيل الانقائية التي تدعوا إليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- ضعف الإمكانيات.
- ضعف دعم الدولة.
- إطار قانوني لا يساير إرادة المؤسسات الجمعوية.

السؤال الثاني: ما هو تصوركم لهذه المشاركة في إطار الجهوية الموسعة المنشودة؟ ما هي الأدوار التي يتغير أن تضطلع بها الجمعيات، ما هي الشروط الكفيلة بالنهوض بتلك الأدوار وضمان فعاليتها؟ و ما هي الآليات التي يتغير تعزيزها أو خلقها؟

التصور للمشاركة في الجهوية؟

- اعتماد جهوية حقيقية دون سياسة الجرعات
- فتح المجال أمام الطموحات على الجهوية الموسعة
- تشجيع الجمعيات العاملة في الميدان
- خلق لجنة استشارية للنسيج الجمعوي داخل مجلس الجهة
- إعطاء إمكانيات للنسيج الجمعوي
- مشاركة ايجابية وأساسية حيث يجب أن تكون قاطرة للتنمية والتوعية خصوصاً في واقع يعرف انحراف الشباب
- لعب أدوار قيادية في التخطيط واقتراح مشاريع تنمية جهوية ومحلياً

- وجود تمثيلية للجمعيات داخل المجالس المنتخبة
- ضرورة أحد بعين الاعتبار مقررات المجتمع المدني في كل مناحي التنمية الجهوية ومدده بالوسائل الضرورية للعمل في الميدان
- القيام بإنجاز عدة مشاريع تنموية سواء بالعالم القروي أو الحضري
- التأطير والتوعية و الدعاية من أجل إنجاح هذه المقاربة
- إشراك النسيج الجمعوي لكل جهة في التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة
- استقلالية المصالح الخارجية للدولة الداعمة للمشاريع التنموية عن المركز

الأدوار التي يمكن أن تلعبها الجمعيات في الجهوية

- دور القيادة في الحياة الجمعوية.
- رفع العبء التقييلي على الحكومة.
- التدخل السريع في كل الحالات التي تتطلب ذلك.
- النهوض بالحياة وتحسين ظروف العيش.
- شريك أساسي في التنمية.
- اقتراح وتنفيذ المشاريع و البرامج .
- المواكبة و المساهمة في التخطيط الجهوي.
- اقتراح مشاريع .
- المساهمة في وضع أرضية لتنمية شاملة .
- إثارة انتباх المسؤولين بخصوص الاختلالات الاقتصادية و الاجتماعية.
- تأطير المواطنين.
- التكامل مع مصالح الدولة التي تروم التنمية.
- التوعية و الدعاية لهذه المقاربة.
- المساهمة في إنجاز بعض المشاريع التنموية.
- التقييم و التتبع .
- شريك مقترن مساهم.
- عدم التبعية لسلطة الوصاية.

ما هي الشروط الكافية بالن亨وض بتلك الأدوار و ضمان فعاليتها؟

- الانفتاح على النسيج و إشراكه
- تخطيط شامل و شمولي للجهة
- التوفير على مشروع جهوي فعال
- اعتماد مقاربات ناجعة
- دعم الجمعيات على جميع المستويات
- احترام أراء الجمعيات
- عدم تسييس العمل الجمعوي
- فسح المجال أمام النسيج الجمعوي للتعبير عن حاجياته
- رصد الإمكانيات (بشرية، مادية) للنهوض بالعمل الجمعوي
- تسهيل الترسانة القانونية
- تقويم هامش الحریات لدى الجمعيات
- تأهيل القضاء للمواكبة الميدانية

- توفير وسائل العمل للجمعيات المنتجة و الجادة
- الدعم المالي للنسيج الجمعوي
- الدعم التقني للنسيج الجمعوي
- تخويل المزيد من الصالحيات على مستوى التدبير والتنفيذ لبناء المشاريع التنموية
- توفير فضاء للنقاش بين المتتدخلين في التنمية الجهوية
- مشاركة الجمعيات كفاعل لإعداد برامج التنمية الجهوية

الآليات التي يجب تغييرها

- تسهيل المأمورية وفسح المجال أمام تكوين جمعيات جديدة.
- تشجيع العمل الجمعوي الناجح.
- خلق ميزانية قارة للجمعيات الفاعلة.
- خلق تنافس و تحفيز للعمل الجمعوي.
- آلية لتمثيلية النسيج الجمعوي داخل مجلس الجهة.
- لجنة استشارية للنسيج الجمعوي.
- مراجعة قانون الجمعيات العامة بما يضمن مكانة الجمعوي وبالتالي دعمه مؤسساتيا.
- إنشاء هيئة داخل الجماعات المحلية تهتم بمواكبة تجارب الجمعيات.
- تشجيع الثقافة المحلية لأجل ترسیخ روح التضامن بين الساكنة.
- خلق مرصد جهوي متبع للحركة الجمعوية.
- سن قوانين جديدة توأكب العمل الجمعوي.
- يجب على السلطات تقويض بعض اختصاصاتها في الجانب الاجتماعي للجمعيات و تمكينها من الوسائل الضرورية وفق دفتر تحملات.
- خلق لجن ضمن النسيج الجمعوي للمراقبة و التقييم.
- التكوين المستمر في إطار التعريف بالجهوية الموسعة و فلسفتها.

السؤال الثالث: كيف تنظرون للمشاركة المباشرة للمواطنين و المواطنين في حياة الجهة؟ بأية أشكال؟
و ما هي المقاربات الكفيلة بذلك؟

مشاركة المواطنين والمواطنات في حياة الجهة

- محدودة وبكل تحفظ.
- انتظارات كبيرة.
- تصورات تقصصها التجربة.
- الانتخابات المباشرة كل 5 سنوات.
- لابد من إشراك المواطنين في مسلسل التنمية الجهوية.
- تنظيم لقاءات ثنائية واستشارية مع السكان.
- لامبالاة- عدم الاهتمام.
- مشاركة ضعيفة خصوصا وان المواطن أو المواطن العادية لا يهتم بالشؤون الجهوية ولا يساهم في تسييرها وتدبير شأن المحلي.
- مشاركة محشمة إلا فيما يخص المطالبة بالحقوق.

- المساهمة بأفكار تنمية جديدة اجتماعية، اقتصادية، بيئية و ايكولوجية.
- انتخابات مباشرة للمسؤولين الجهوين من طرف المواطنين.
- حق المواطنين في تقييم أداء المسؤولين الجهوين.
- الأخذ بعين الاعتبار متطلباتهم الاقتصادية، الاجتماعية و التربوية.
- إشراك المواطنين.
- اختيار رئيس الجهة وإعطاؤه صلاحيات واسعة وعدم فرملته بمؤسسة الوالي.

أشكال المشاركة

- مشاركة ضعيفة.
- خال من التجربة.
- بعد النظر.
- تخوف حول التقسيع الجهوبي.
- عبر انتخاب رئيس الهيئة الجهوية بشكل مباشر ورفع الوصاية عنها عبر تمييعها بالاستقلال المالي والتشريعي والإداري.
- انتخاب مجلس الجهة عبر التصويت المباشر.
- تقديم تقارير و ملخصات.
- سهولة الوصول إلى المعلومة.
- عدم وصاية وزارة الداخلية.
- توعية المواطنين بأهمية الجهوية لتحقيق التنمية المجالية.
- تتم الاحتجاجات على المطالب بأشكال نضالية مختلفة.
- اعتماد مقاربة سوسيولوجية قصد إعادة الثقة للمواطنين و المواطنات في العمل السياسي.
- تمثيلية مباشرة للمواطنين في المؤسسات الجهوية.

ما هي المقاربات لإنجاح ذلك؟

- اعتبار اللهجات والتضاريس والموارد الطبيعية و القبائل
- ارجاع الثقة للمواطن في المؤسسات عبر قضاء نزيفه و حكامة جيدة وشفافية في المعاملات
- حاليا هناك نوع من عدم الاهتمام والإلتزام بالشأن العام عموما
- تحسيس المواطنين بأهمية تنمية الجهة و الإحساس بمشاكلهم
- الاهتمام بالجمعيات الفاعلة و دعم نشاطهم
- خلق قنوات جهوية تهتم بالشأن الجماعي و تشجيع وسائل الإعلام الجاهي ذات المصداقية
- مقاربة محلية
- إعطاء أولوية لرأي المواطنين

مقترنات عامة و توصيات

- إعادة النظر في التقسيم الجهوي الحالي
- مراعاة اللهجات، التضاريس و الموارد الطبيعية في التقسيع
- إعطاء صلاحيات موسعة للجهة ورئيسها ورفع الوصاية عنها

- تمكين الجهات من الوسائل المادية و القوانين التشريعية
- الأخذ بعين الاعتبار العناصر الطبيعية و البشرية أثناء وضع المشاريع
- تطبيق مبدأ التضامن بين الجهات و داخل الجهة
- إعطاء استقلالية أكبر للجهات حتى على مستوى البرامج التعليمية
- توسيعية الساكنة بأهمية الجهوية
- عقد لقاءات استشارية موسعة على مستوى الجهات و الأقاليم لإشراك أكبر عدد ممكن حول الجهوية
- التوظيف الجهوي
- خلق مرصد جهوي لتتبع مدى تفعيل الجهوية الموسعة بإشراك كل الفاعلين دون إقصاء المجتمع المدني
- خلق شعبة خاصة بالجهوية داخل الجامعة
- خلق تنمية محلية (تحويل القيمة المضافة محليا، عدم تصدير المادة الأولية)

